مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

"يازا" تطلق إنذارًا من أجل خطة وطنية شاملة الحاج: لا لحوادث الموت.. ونعمل لطرق آمنة

تكرس جمعية "يازا" جهودها المستمرة والدؤوبة لتعزيز السلامة المرورية وخفض نسبة حوادث السير المميتة، كما تنظم حملات توعية مؤثرة تستهدف كل فئات المجتمع وبخاصة الشباب. وهي تتعاون مع منظمات محلية ودولية لتعزيز الوعي وبناء جيل مثقف ومسؤول على الطرقات، يلتزم قوانين السير بادراك وانضباط، مما يساهم في بناء بيئة اكثر امانا

تعتبر حوادث السير من اكبر المشكلات التي تهدد السلامة العامة والصحة المجتمعية على مستوى العالم، وهي السبب الرئيسي للوفاة والاصابات الخطيرة بين فئات عمرية واسعة لا سيما في لبنان. كذلك اتسمت بارتفاع معدلاتها بشكل مخيف خلال السنوات الاخيرة، حيث شهدت الطرق اللبنانية ارتفاعا كبيرا في اعداد الاصطدامات المرورية. تتعدد اسباب هذه الازمة وتعقيداتها، وتشمل جوانب ادارية وسلوكية. فمن الناحية الفنية، يعاني لبنان من بنى تحتية غير متطورة لا تواكب المشاكل المتزايدة، اذ تتسم الطرق الثانوية والرئيسية بسوء الصيانة ووجود حفر وشقوق عميقة تتسبب بخسائر مادية للسائقين وحوادث متكررة. كما ان ضعف وجود العلامات والاشارات المرورية الضرورية، وغياب اللافتات التنظيمية، يؤديان الى ارتباك حركة المرور، خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتقاطعات المعقدة.

هذه العوامل تجعل الطرق غير آمنة وليست سالكة للسائقين والمشاة. هناك قصور كبير في تطبيق القوانين، وقد يبرز ضعف الوعي بين هؤلاء كأحد العوامل الرئيسية التي تزيد من الخطورة. فالكثير منهم لا يلتزمون بقواعد السلامة المرورية، وهناك انتشار لظواهر خطيرة مثل القيادة تحت تأثير المخدرات او الكحول واستخدام الهواتف الخليوية.

اضافة الى ذلك، لا تتوافر برامج توعية فعالة ومستمرة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، خصوصا الشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة من مستخدمي الطرقات، مما يفاقم المصيبة ويجعلها اكثر تعقيدا. علما ان حوادث السير لا تقتصر تأثيراتها السلبية على فقدان الارواح والاصابات فقط، بل تمتد لتشمل ابعادا اجتماعية واقتصادية. اذ تتسبب في معاناة نفسية كبيرة للأسر التي تفقد افرادها وتؤدي الى عجز الاف المصابين عن العمل، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على الدولة والعائلات معا.

"الامن العام" حاورت نائب رئيس "يازا " في لبنان انطوان الحاج.

■ كيف تصف واقع حوادث السير في لبنان حاليا؟

□ تعكس هذه الامور ازمة عميقة في منظومة السلامة المرورية. ففي خلال شهر واحد، شهدنا اكثر من 30 حادث سير مميتا في اثناء النهار، وهذا رقم غير مسبوق يدل على حجم الفوضى والاضطراب الذي يعيشه قطاع النقل والمواصلات. لا يتوقف الامر عند هذه الارقام، بل هناك حياة بشرية تزهق وعائلات تفقد احباءها، فيما المجتمع يعيش في حالة من القلق والخوف عند التنقل. الاسباب ليست نتيجة اخطاء فردية فقط، بل ثمة مشكلة نظامية شاملة بسبب غياب التنظيم وضعف تنفيذ القوانين، وعدم وجود رقابة فعالة. كل هذه العوامل تضافرت لتخلق بيئة خطيرة على الطرقات.

■ ما هو دور هيئة السير في لبنان؟

□ انها مؤسسة حكومية ذات طبيعة ادارية، مهمتها الاساسية تنظيم وادارة معاملات السائقين فقط، وليست جهة تنفيذية على الارض. من ابرز مهماتها اصدار رخص القيادة، كما تتولى متابعة المخالفات الادارية التي يرتكبها السائقون، مثل تجديد الرخص، قضايا التأمين، او تلك التي تتعلق بالتوثيق القانوني للسيارات. اما المراقبة فتقع على عاتق قوى الامن الداخلي التي تعمل بشكل فعال لضبط المرور والسرعة والتعامل مع الحوادث، فهي المسؤولة عن تطبيق القوانين وتنظيم حركة المركبات وضمان سلامة الجميع. ان وجود خلط واسع بين دور الهيئة ودور قوى الامن الداخلي في الوعي العام، بحيث يظن كثيرون ان هيئة السير هي التي تراقب وتنفذ، يسبب ضعفا في تحديد المسؤوليات. لذا، فان تعزيز وضوح الادوار هو امر ضروري لتحسين سلامة الطرقات.

■ ما هي العوامل الاساسية التي ادت الى هذا الوضع؟

□ هناك امور عدة مترابطة، اولها غياب الدولة بشكل شبه كامل عن المراقبة والتنظيم، كما ان الجهات الرسمية كالبلديات، لا تقوم بدورها الرقابي بشكل كاف وفعال، فلا وجود لتدقيق فعلي على الطرقات، مما يسمح بالسلوكيات الخاطئة التي تزيد من المخاطر. اما القوى الامنية فتعاني من نقص كبير في العديد والكوادر والتجهيزات، مما يجعل حضورها غير كاف بحيث لا يفرض القانون بشكل صارم، ولا تطبق العقوبات على المخالفين بالشكل الذي يردع السائقين، مما يجعل الجميع يشعر بأنه قادر على المخالفة من دون حساب. كما ان نقص حملات التوعية وعدم وجود برامج تعليمية كافية، يساهمان الى حد كبير في ضعف وعي السائقين على اهمية السلامة. إضافة الى ضعف البنى التحتية للطرق التي تزيد من خطورة التنقل.

نائب رئيس "يازا" في لبنان انطوان الحاج.

■ ما هي اهداف الجمعية وكيف تتصدون للمشكلات؟

□ "يازا" منظمة مجتمع مدني تأسست عام 1994 بهدف زيادة الوعي وتحسين السلامة المرورية في لبنان. بدأت نشاطها بين طلاب الجامعات، ثم توسعت لتشمل المجتمع المدني، وهي حاليا جزء من حركة دولية موجودة في 17 دولة. لذا، فان مهمتها المركزية هي الرقابة على طريقة عمل الدولة وهيئة السير من خلال جمع البيانات، واعداد تقارير دقيقة تكشف الخلل الموجود في نظام السلامة المرورية. نعمل على الضغط على السلطات الحكومية لتحسين البنى التحتية وتطوير التشريعات وتطبيق القوانين، اضافة الى حملات التوعية التي تستهدف السائقين والمواطنين في آن واحد لرفع مستوى التزام قواعد السير، لأن الارشاد يعتبر جزءا اساسيا من الحل. فنحن نرى انفسنا صوت المجتمع المدني الذي يطالب الجميع بواجباته تجاه سلامة الناس.

> **شهدنا خلال شهر واحد اكثر من 30 حادث سير مميتا**

■ كيف كانت العلاقة بين "يازا" والدولة سابقا، وهل لا تزال كما هي؟

□ الدولة كانت تتصرف في الماضي بشكل افضل واعمق، فقد كنا قادرين على التأثير على السياسات والتشريعات. حتى عام 2015 شاركنا في العديد من المشاريع والبرامج التي تهدف الى تحسين الأمور، وعملنا على صياغة قانون السير الجديد الذي كان خطوة مهمة نحو تنظيم حركة السير. في تلك الفترة، كان التجاوب كبيرا جدا من قبل الجهات الحكومية مع مطالبنا، وتم تنفيذ مشاريع عدة مثل بناء الجسور وتنظيم التقاطعات. لكن هذا التعاون تراجع اليوم بشكل ملحوظ، واصبح من الصعب التأثير على السياسات الحكومية او الضغط على السلطات لتطبيق القوانين. وقد أثر ذلك سلبا على جهودنا وسمح بتفاقم الازمة المرورية.

■ ما هي المطالب التي رفعتها الجمعية اليوم؟

□ نطالب الدولة بإعادة ترتيب اولوياتها، وهذا الامر يتطلب خطوات عاجلة:

اولا، يجب تركيب اشارات ضوئية في كل التقاطعات التي تفتقر اليها، لأنها تؤدي دورا حيويا في تنظيم حركة السير وتجنب الحوادث.

ثانيا، يجب تنظيم حركة الشاحنات الثقيلة بحيث لا تمر خلال ساعات الذروة، لأنها تسبب ازدحاما خانقا وتزيد من خطر الحوادث، كما انها تؤثر على انسيابية المرور.

ثالثا، تنظيم حركة الدراجات النارية التي تسير بشكل عشوائي التي تمثل نسبة كبيرة من الحوادث، خصوصا عندما يقودها اشخاص يفتقرون الى التدريب والالتزام.

اخيرا، نطالب بتعديل قانون السير ليشمل عقوبات اشد واكثر ردعا، لأن الاجراءات الحالية لا تكفي لمنع المخالفات الخطيرة.

■ هل ثمة مواد قانونية معينة تعترضون عليها، وما هي طبيعة ممانعتكم؟

□ المواد الاساسية في قانون السير الحالي تقلل من قدرة الجهات المختصة على معاقبة المخالفين بصرامة، خصوصا في حالات الحوادث القاتلة. هذه المواد تسمح بالتهرب من المسؤولية او تخفيف العقوبات، مما يقلل من ردع السائقين المخالفين ويشجع على استمرار التجاوزات. لدينا لجنة قانونية متخصصة تتابع هذا الملف وتعمل على تقديم مقترحات للتعديل. نحن نؤمن بأن الاجراءات القانونية القوية الى جانب التطبيق الفعلي لها، هي من اهم الوسائل للحد من حماية الارواح. ◄

◄■ ما هي الحلول العملية لازمة المرور في لبنان؟

□ يجب ان تكون الحلول شاملة ومتوازنة، تبدأ من اعادة الدولة الى ممارسة دورها الكامل بفعالية. كما ينبغي زيادة عدد عناصر القوى الامنية وتزويدهم التدريب والمعدات اللازمة، ليتمكنوا من مراقبة الطرق بجدية وفرض القوانين. لذا، المطلوب ان تكون هناك خطة واضحة لتحسين البنى التحتية تشمل تعبيد الطرق، تركيب اشارات مرور، وصيانة مستمرة لكل الإجراءات. اضافة الى ذلك، لا بد من حملات توعية شاملة ومستمرة تستهدف السائقين من جميع الاعمار على ان تشمل المدارس والجامعات ووسائل الاعلام، لترسيخ ثقافة السلامة المرورية والتزام القوانين. هذه الاجراءات مجتمعة، ستقلل من حوادث المرور وتعيد الامان الى الطرق في لبنان.

كل حادث سير يخلف وراءه اسرا محطمة

■ كيف تتابعون اداء وزارة الاشغال، وما هي المشكلات التي ترصدونها؟

□ اود ان اشير الى ان وزارة الاشغال هي الجهة الحكومية المسؤولة بشكل اساسي عن تخطيط البنى التحتية للطرق في لبنان وصيانتها. نحن نتابع عن كثب اداء الوزارة في هذا المجال من خلال زيارات ميدانية وتقارير متخصصة وشكاوى المواطنين، بحيث نحرص على تقييم جودة الطرق ومستوى السلامة التي توفرها. من خلال متابعتنا، لاحظنا وجود اهمال واضح ومستمر في الصيانة، اذ تعاني معظم الطرقات في لبنان من تشققات وحفر عميقة ومتفرقة تسبب مخاطر كبيرة للسائقين والمركبات على حد سواء. اضافة الى ذلك، هناك نقص واضح في لوحات الارشاد في التقاطعات الحيوية. من جهة اخرى، تعاني بعض المناطق من سوء التعبيد حيث توجد شوارع متهالكة بشكل كامل، مما يجعل التنقل صعبا وخطيرا، خصوصا في اثناء هطول الامطار او في ساعات الليل. كما ان الارصفة في العديد من المناطق مهدمة او غير صالحة للاستخدام، مما يعرض المشاة للخطر ويجعل اجتيازها امرا مستحيلا في بعض الاحيان. كل هذه المشاكل تتطلب التزام جدول زمني واضح وصارم للتحسين بشكل مستمر. نحن نطالب بالتركيز على المناطق التي تشهد كثافة سكانية وحركة مرور مرتفعة، لأن تحسين البنى التحتية بشكل فعال سيكون له الاثر المباشر في تقليل الحوادث والحفاظ على ارواح الناس. كما نؤكد على اهمية التنسيق مع الجهات الامنية وهيئة السير لضمان ان البنى التحتية تتوافق مع معايير السلامة المرورية، وان تكون الاشارات والارشادات واضحة ومتوافرة في كل مكان لتسهيل الحركة وتقليل الحوادث. فمن دون تحسين مستمر للطرقات وتحديث الشبكات، ستبقى ازمة السير قائمة وتزداد سوءا مع مرور الوقت.